بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

عدد رقم 36 – الاثنين 2017/12/18

الخبر:

مصر تجذب استثمارات أجنبية مباشرة تقدر بـ 1.4 مليار دولار فى 3 أشهر

نجحت مصر فى اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة وصلت إلى 1.4 مليار دولار خلال 3 أشهر فقط، حيث جذبت الدولة تلك الاستثمارات خلال الربع الرابع من العام المالى 2017/2016، وذلك وفقا لتقرير حديث صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى شهر ديسمبر الجارى.

المصدر: (اليوم السابع بتصرف الاثنين 18 ديسمبر2017)

التعليق على الخبر

- مثلت قيمة الاستثمارات الأجنبية التى اجتذبتها مصر خلال الربع الرابع من العام المالى 2017/2016، ارتفاعا مقارنة بالربع المماثل من العام المالى 2015/ 2016، والذى بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلاله 1.04 مليار دولار. ومقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الربع الثالث من العام المالى 2017/2016، تراجعت قيمة الاستثمار الأجنبى، حيث سجلت فى الربع الرابع من العام المالى 2017/2016، 1.4 مليار دولار مقابل 2.3 مليار دولار فى الربع الثالث من ذات العام المالى.
- وكانت الدولة قد اجتذبت استثمارات أجنبية مباشرة خلال النصف الأول من العام المالى الماضى 2016/ 2017، قدرت بـ4.3 مليار دولار، " 1.9 مليار دولار خلال الربع الأول، و 2.4 مليار دولار خلال الربع الثانى"، ويعد الربع الثانى من العام المالى 2016/ 2017 من أعلى الفترات التى اجتذبت مصر خلالها استثمارات أجنبية، سواء بالمقارنة مع الربع السابق له، أو الربعين التاليين.

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم**

- كانت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى، قد صرحت فى أغسطس الماضى، إنه من المتوقع وصول تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال العام المالى 2017/ 2018، إلى أكثر من 10 مليارات دولار، وقالت الوزيرة سحر نصر خلال شهر أكتوبر 2017، إن مصر اجتذبت استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 7.9 مليار دولار فى السنة المالية الماضية 2016 / 2017.
- برنامج الإصلاح الذى تنتهجه الحكومة المصرية منذ نهاية عام 2016 ساهم وبدرجة كبيرة فى تحقيق الاستقرار المالى والنقدى فضلا عن زيادة ثقة المستثمرين الدوليين فى الاقتصاد المصرى وتوفير مناخ داعم وجاذب للاستثمار وفى إطار الإصلاح يتم التركيز على المشروعات التنموية الكبرى فى مجالات البنية التحتية والخدمات العامة ، مثل مشروع تنمية محور قناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين الجديدة فضلاً عن المشروعات الخاصة بشبكة الطرق والمواصلات وذلك بهدف تحقيق التنمية الشاملة وتطوير الخدمات العامة في مختلف محافظات الجمهورية كما تساهم هذه المشروعات بصورة مباشرة في تهيئة المناخ الملائم للإستثمار حيث يُعد توافر بنية تحتية حديثة ومتطورة من أهم العوامل الجاذبة للمستثمرين.
- ولقد صرحت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى ان الحكومة تهدف إلى تحقيق معدلات نمو عالية من خلال جذب مزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية والتي تؤدى إلى زيادة معدلات النمو والتشغيل ، وإتاحة فرص العمل ، وتحقق نمواً مستداماً وعادلاً يستفيد منه الجميع ، حيث يتم العمل بوتيرة سريعة لتحقيق هذه الأهداف التي يستفيد منها أبناء الوطن في الصعيد والدلتا والحضر.
- مصر تمتلك العديد من المزايا والمقومات التي تؤهلها لكي تكون مركزاً عالمياً جديداً لجذب الإستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ، وبعث رسالة واضحة للمستثمرين بأن إستثماراتهم ورؤوس أموالهم آمنة في مصر حيث تبذل جميع الجهود التي من شأنها تهيئة المناخ الملائم والجاذب لمختلف الإستثمارات المحلية والعربية والأجنبية من خلال تطوير الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار ، وتطوير المنظومة التشريعية والمؤسسية للاستثمار وتيسير الإجراءات ، وتوحيد الإجراءات ومكينتها، واتخاذ إجراءات دعم ومساندة مشروعات ريادة الأعمال ، ودعم المستثمر الصغير ، من أجل توفير المزيد من فرص العمل للشباب وفتح آفاق جديدة لهم ، وبما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.
- وقد صدق الرئيس عبد الفتاح السيسي على قانون الإستثمار، وأصدر المهندس شريف اسماعيل رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون. ووافق مجلس الوزراء على قانون التأجير التمويلي و التخصيم ، وكل من تعديلات قانوني الشركات وسوق المال ، من أجل الوصول إلى الشمول المالى وإتاحة كافة الادوات المالية للمستثمر.
- كما وضع قانون الاستثمار الجديد ضمانات للمستثمر، ووضع إطار محدد من الحوكمة والشفافية والمساءلة، وتضمن العديد من الحوافز الاستثمارية التى من شأنها تهيئة وتوفير بيئة مواتية وملائمة لريادة الأعمال لتنمية وازدهار القطاع الخاص وزيادة النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة. و اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار والتي تتضمن 141 مادة مقسمة على 5 أبواب سوف تمثل خطوة هامة تسعى من خلالها الحكومة إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية و الأجنبية ، وبدء مرحلة جديدة عنوانها "مصر تفتح أبوابها للاستثمار".
- أن وزارة الاستثمار والتعاون الدولى، قامت إنشاء وحدة لرصد الترتيب الدولي لبيئة الأعمال في مصر وصياغة الاستراتيجيات اللازمة لتحسينها ، كما قامت بتبسيط إجراءات تأسيس الشركات للمستثمرين، وإنشاء وحدة لحل مشاكلهم ، وتعمل على الإنتهاء من خريطة مصر الإستثمارية الشاملة لكافة الفرص

فى مختلف المجالات مثل الزراعة والصناعة والإسكان والاتصالات والبترول والبناء والتشييد والتعليم والصحة.

- وكان صندوق النقد الدولى، صرح في أكتوبر 2017، إنه يتوقع أن تجذب مصر مزيدا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن تزيد صادراتها "نتيجة تحرير سعر الصرف" ورفع القيود المفروضة على النقد الأجنبى وتطبيق قانونى الاستثمار ومنح تراخيص المنشآت الصناعية. وإن معدل النمو فى مصر خلال 2016/ 2017 زاد كثيرا عن توقعاته، "ما يعكس السياسات الرامية إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية فى سياق البرنامج الاصلاحى الذى وضعته السلطات، والمدعوم باتفاق مع صندوق النقد الدولى"، وبلغ معدل النمو 4.3% فى السنة المالية الماضية 2016/ 2017، وكان الصندوق قد توقع فى أبريل 2017 أن يصل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى مصر إلى 3.5% خلال 2016/ 2017.

الرأي الفني للاستثمار